

حق العودة

بين حل الدولة الواحدة وحل الدولتين

تمهيد:

أسهمت العديد من الأبحاث والدراسات الفلسطينية والعربية والدولية في تقديم شروح وتفاصيل وافية، وفي جوانب عديدة حول حق العودة، وآليات تنفيذه وفق رؤى ومشاريع وقرارات جمعة، منذ النكبة عام ١٩٤٨ وحتى اليوم، ركزت في مجملها على الوصف والتحليل وتقديم رؤى استشرافية للمستقبل، وفيما يتعلق بموضوعات حق العودة في إطار حل الدولتين وحل الدولة الواحدة، ارتفعت أسهم الكتابات فيه حديثاً، لكنها لم تأخذ حيزاً واسعاً لدى الأوساط الفلسطينية، لأنها من جهة ما زالت موضع خلاف بين المكونات السياسية الفلسطينية في ضوء المخاوف الإسرائيلية التي تعد كلا الحلين خطوطاً حمراء لاسيما أنهما يفضيان إلى تطبيق حق عودة اللاجئين، ومن جهة أخرى المفاضلة بين الحلين تحكمه الظروف والمتغيرات على أرض الواقع.

لقد حاولنا في هذه الدراسة البحث في آفاق تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين في إطار "حل الدولتين وحل الدولة الواحدة"، من خلال مناقشة مجموعة من التساؤلات والإشكاليات المرتبطة بمصير قضية اللاجئين في إطار هذين الحلين.

واقع اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات:

هاجر بعد نكبة عام ١٩٤٨ مئات الآلاف من عرب فلسطين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان وسوريا ومصر وليبيا ودول الخليج العربي والعراق ودول أخرى، وبعد نكسة عام ١٩٦٧ نزح الآلاف إلى تلك الدول. قدر الباحثون الفلسطينيون، عددهم ما بين ١.٠٠٠.٠٠٠-١.٣٠٠.٠٠٠، وكان العدد حسب تقديرات وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" ٩٠٠.٠٠٠ لاجئ. أي ما نسبته حوالي ٦٥% من إجمالي الفلسطينيين عام ١٩٤٨. تضاعف إجمالي عدد الفلسطينيين في الداخل والخارج منذ عام ١٩٤٨ وحتى مطلع عام ٢٠١٣ أكثر من ٨ مرات ليصبح عددهم حوالي ١١.٣ مليون نسمة.

يتباين واقع اللاجئين الفلسطينيين السياسي والاجتماعي في البلدان العربية حسب مواقف هذه البلدان، حيث لم تلتزم جميع الدول العربية على مستوى واحد باتفاقية الرباط عام ١٩٦٩، التي حدد الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين لديها:

في لبنان، الذي احتل مكانة فريدة وسط الدول العربية من حيث إجراءاته الصارمة ضد اللاجئين الفلسطينيين على عدة جبهات، صُنّف اللاجئون الموجودون لديه، وهم أكثر من ٤٠٠ ألف لاجئ، إلى ثلاثة أقسام، الأول، منح وثائق سفر وهم لاجئو ١٩٤٨ ومسجلون لدى وكالة الغوث والمديرية العامة لشؤون اللاجئين ويستفيدون من خدمات الجهتين، والقسم الثاني، وقد إلى لبنان من دول أخرى في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضي، ولهم وثائق مرور تمكنهم من السفر والعودة وغير

مسجلين لدى الأونروا لكنهم يستفيدون من خدماتها، والقسم الثالث، وهم الأكثر معاناة، إذ لا يملك أفرادها أية أوراق ثبوتية وتعد إقامتهم غير شرعية وهم لاجئو ٦٧.

وفي سوريا، يعيش أكثر من ٤٦٧ ألف لاجئ فلسطيني، يخضعون لإشراف السلطات عن كثب من خلال مديرية تابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، حيث حظي الفلسطينيون في سوريا بقسط كبير من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي ما عدا السياسي، وبعد الأزمة الداخلية السورية التي بدأت عام ٢٠١١، تعرض اللاجئون الفلسطينيون لهجمات أدت إلى نزوح أعداد كبيرة منهم إلى دول الجوار السوري.

أما الأردن، الذي يتمتع جزء كبير من اللاجئين فيه بحق المواطنة والجنسية الكاملة، وذلك استناداً لقرار وحدة الضفتين عام ١٩٥٠ وبموجب الدستور الأردني ١٩٥٢، يعيش فيه أكثر من ٨١% من مجمل اللاجئين الفلسطينيين خارج المخيمات، ويستضيف الأردن ٤٠% من اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة. واستقبل الأردن الشطر الأعظم من نازحي ما بعد عام ٦٧، بالرغم من أن السياسة الأردنية تدعو إلى عدم التوطين للاجئين الفلسطينيين كسائر الدول العربية الأخرى المضيفة، فإنها لجأت إلى دمج اللاجئين وبعض النازحين في النسيج الذاتي للدولة من جميع الجوانب بما في ذلك كما أشرنا الحصول على المواطنة والجنسية لاسيما بعد فصل الضفة الغربية عن الأردن عام ١٩٨٨.

وفي مصر، لا يوجد تقرير رسمي دقيق لأعداد اللاجئين الفلسطينيين، حيث لجأ إليها في عام ١٩٤٨ نحو ١٠.٠٠٠ لاجئ فلسطيني، تزايدت أعدادهم طوال السنوات بشكل بطيء نتيجة الهجرة المتواصلة للاجئين الفلسطينيين من مصر باتجاه دول الخليج والسعودية بحثاً عن لقمة العيش، إذ تشير الإحصاءات في عام ٢٠١٣ أن تعدادهم يقدر بنحو ٦٠ ألف فلسطيني.

أما العراق، اعتبرت العراق من أقل الدول العربية استضافة للاجئين الفلسطينيين، حيث لجأ إليه في عام ١٩٤٨، ما بين ٤٠٠٠-٥٠٠٠ لاجئ، وبلغ عددهم قبيل الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ما بين ٣٥ و٤٠ ألف فلسطيني، وبعد الأحداث الدموية التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في العراق، وصل عددهم نتيجة الفرار من الوضع العراقي نحو ١٥.٠٠٠ لاجئ فلسطيني.

حق العودة في ضوء قرارات الأمم المتحدة:

شغلت قضية اللاجئين وحق العودة الأوساط السياسية والدبلوماسية في هيئة الأمم المتحدة منذ نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨، إذ أصدرت الأمم المتحدة العديد من القرارات، التي تتحدث عن عودة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم، من أبرزها: قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١/١٢/١٩٤٨، الذي يقضي بإعادة اللاجئين والتعويض عليهم، وبموجب هذا القرار أنشأت الأمم المتحدة، إطلاً سياسياً محدداً وآلية لمتابعة تنفيذ هذا القرار، "لجنة التوفيق الدولية" الخاصة بفلسطين، كلفت للقيام بتسهيل عودة اللاجئين، وإعادة توطينهم من جديد، وتأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً، ودفع التعويضات لهم.

بنظرة فاحصة في نص هذا القرار، نلاحظ أنه اقتصر على المطالبة بوجوب عودة اللاجئين في أقرب وقت ممكن للراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ولم يستند إلى قرار التقسيم ١٨١ الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩، الذي جاء على أساس قيام دولتين عربية ويهودية. في حين أن قضية اللاجئين نشأت بسبب الحرب الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني ووطنه وأرضه ومقدراته، ما يعني أن الأمم المتحدة قامت بالفصل بين مضمون القرارين.

ومنذ ذلك الحين، أصبحت قضية اللاجئين الفلسطينيين بنداً يحتل مرتبة الأولوية على أجندة اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد تتابعت قرارات الأمم المتحدة، بعد القرار ١٩٤، التي تؤكد على حق اللاجئين في العودة، أكثر من ١٥٠ قراراً صدر عن الأمم المتحدة تطالب بعودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها عام ١٩٤٨.

حق العودة في المواقف الفلسطينية:

منذ النكبة عام ١٩٤٨، وغياب الحركة الوطنية الفلسطينية، لم تبرز رؤية واضحة من حق العودة، إذ سعت الدول العربية إلى الهيمنة على الفلسطينيين، وسلب حقهم في التقرير المصير والنضال من أجل استرداد وطنهم، حيث قامت المملكة الأردنية بضم الضفة الغربية والقدس الشرقية إليها عام ١٩٥٠، ووضع قطاع غزة تحت إشراف الإدارة المصرية، وبقي هذا الوضع قائماً حتى هزيمة حزيران عام ١٩٦٧، واحتلال إسرائيل ما تبقى من الأراضي العربية الفلسطينية.

سعى الفلسطينيون بكل قوة وإصرار على تولي زمام أمرهم السياسي بأنفسهم، وبدعم ومساندة الدول العربية، أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، وصاغت ميثاقها الوطني عام ١٩٦٨ الذي رسم ملامح المشروع الوطني الفلسطيني القائم على تحرير كل فلسطين بالكفاح المسلح، ورفعت شعار "التحرير والعودة". ومارست الفصائل الفلسطينية الفدائية الكفاح المسلح ضد العدو الإسرائيلي في داخل الأراضي المحتلة وخارجها، سعياً لتحقيق الشعار وبناء الدولة الفلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني، وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها عام ١٩٤٨.

واستمر الفلسطينيون في النضال الوطني على مستوييه السياسي والكفاحي، إلى أن جاءت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، التي أحدثت تغيرات في المشهد السياسي الإقليمي والدولي، وبالتالي أحدث الفلسطينيون تغيرات سياسية في رؤيتهم للمشروع الوطني الفلسطيني، إذ طرحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ما عرف بـ"مشروع النقاط العشر" عام ١٩٧٤، الذي عبر في جوهره عن الموقف الفلسطيني للنضال الوطني في المرحلة القادمة، حيث دعا المشروع إلى "إقامة أية سلطة وطنية على أي أرض يتم تحريرها، بهدف الانطلاق لتحرير باقي تراب الوطن"، أي أن المشروع الوطني تحول إلى الحل مرحلي، وهذه المرحلة تستند إلى الميثاق الوطني، أي أن التحرير يكون بالكفاح المسلح، ودون الاعتراف بالعدو الصهيوني. ونتيجة لتعاظم قوة النضال الوطني الفلسطيني في السبعينيات، دعت الأمم المتحدة الرئيس الشهيد ياسر عرفات لإلقاء خطاب من على منبر الأمم المتحدة، وفي هذا الخطاب

التاريخي الذي خاطب به العالم شارحا قضيته ومطالب الشعب الفلسطيني العادلة من العالم، رفع في يد البندقية وفي اليد الأخرى غصن زيتون، مخاطبا العالم بان من "حق الشعب الفلسطيني العودة إلى أرضه ووطنه من المنفى".

بعد خطاب أبو عمار في الأمم المتحدة نشطت الدبلوماسية الفلسطينية، وتكثف العمل الفدائي، بهدف توصيل رسالة واضحة إلى العالم، بان الشعب الفلسطيني يريد أن يعود إلى وطنه وكفى تشردا وهجرة، وطرح في ذلك الوقت العديد من المبادرات التي تدعو إلى إيجاد حل للقضية الفلسطينية، إلا أن إسرائيل وكدابها دائما في إفشال الجهود الدولية والإقليمية في حل القضية الفلسطينية، كان غزو لبنان عام ١٩٨٢، هو رد إسرائيل على كل تلك الجهود. واستبسلت الثورة الفلسطينية في الدفاع عن لبنان ومخيمات اللاجئين، لما يزيد عن ٨٨ يوما من الصمود والتحدي، إلا أنه في نهاية المطاف خرجت الثورة الفلسطينية من لبنان وتوزعت في المنافي العربية، وبعدها كانت مذبحة مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت، والانقسام الفلسطيني في طرابلس عام ١٩٨٣، كل هذا دفع القيادة الفلسطينية إلى طرح مبادرات جديدة في المشروع الوطني الفلسطيني.

لقد حددت دورة المجلس الوطني السادسة عشرة في الجزائر عام ١٩٨٨، ملامح المشروع الوطني الجديد، بإعلان دولة فلسطين في المنفى، وإعلان الاستقلال، وإطلاق مبادرة السلام الفلسطينية القائمة على حل الدولتين، والاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وانطلاق مفاوضات السلام عام ١٩٩١ في مؤتمر مدريد.

وجاء اتفاق أوسلو، وإعلان المبادئ عام ١٩٩٣، ليعمق مفهوم حل الدولتين، دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران، مع الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. وعقد المجلس الوطني في قطاع غزة ليعلن تغيير بنود الميثاق الوطني المتعلقة بالكفاح المسلح، وبالدولة على كامل التراب الوطني. ونتيجة لاتفاق أوسلو قامت السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤، وتواصلت في مفاوضات مع إسرائيل لإقامة الدولة الفلسطينية، وجرت تلك المفاوضات في كامب ديفيد ومبادرة كلينتون عام ٢٠٠٠، ومحادثات طابا عام ٢٠٠١، ومفاوضات شرم الشيخ، ومفاوضات أنابوليس عام ٢٠٠٧، ولا تزال حتى الآن مفتوحة على احتمالات عدة.

حق العودة في المواقف الإسرائيلية:

إن الموقف الإسرائيلي فيما يتعلق بقضية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها عام ٤٨، متوحدا سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الشعبي، الكل يرفض عودتهم بإصرار وعناد شديد، مع رفض الاعتراف بمسؤوليتهم عن تهجيرهم وتحميل المسؤولية للجيش العربي التي دخلت فلسطين عام ٤٨. إن عودة اللاجئين من وجهة نظرهم تنهي يهودية الدولة ومستقبل اليهود في إقامة دولتهم. ولهذا يرفضون قرارات الشرعية الدولية بخصوص اللاجئين ويرون من خلال منظارهم الخاص بان ثمة مستجدات كبرى قد حصلت منذ العام ١٩٤٨ أي عام النكبة، وبان قرارات الشرعية الدولية قد

عنى عليها الزمن وأصبحت غير قابلة للتطبيق، وبالتالي ففضية اللاجئين الفلسطينيين في الرؤية الإسرائيلية هي قضية إنسانية لا سياسية، قضية تحتاج إلى عطف ورعاية وإعادة تأهيل وإغاثة وحلول اقتصادية، وليس إلى حلول ذات طابع تاريخي استراتيجي.

هكذا كانت المواقف الإسرائيلية قائمة على التعنت والرفض لما جاءت به القرارات الأممية الداعية لعودة اللاجئين، رغم كل النداءات التي وجهت إليها من الأسرة الدولية، والتي طالبتها بتنفيذ ما جاء بالقرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك باستثناء ما أبداه بن غوريون عام ١٩٤٩ عندما كان رئيساً لحكومة إسرائيل من القبول بعودة مائة ألف لاجئ إلى ديارهم، هذا مع العلم أن قرار قبول إسرائيل كعضو في الأمم المتحدة كان مشروطاً بقبولها بالقرار ١٩٤ والقاضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم.

وما زالت المواقف الإسرائيلية في ظل عملية التسوية متصلبة، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال ورقة تقدم بها الوفد الإسرائيلي للجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف والتي أثار فيها مسألة المهاجرين اليهود من الدول العربية الذين قدر عددهم بنحو ٨٠٠ ألف شخص، وأعاد بنيامين نتنياهو تأكيد هذه المواقف بأن عودة الفلسطينيين تهدد أمن الإسرائيليين وطابع الدولة اليهودية وليس ثمة وامتسع للملايين منهم، وعلى الدول العربية استيعابهم .

حق العودة في ضوء حل الدولة الواحدة وحل الدولتين:

يشير حل الدولتين كمصطلح عام إلى تسوية للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على أساس التقسيم لمساحة فلسطين التاريخية بين دولتين، فلسطين وإسرائيل ويقوم في صيغته السياسية المسوقة حالياً على أساس إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ تضم مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة والتي تشكل ٢٢% من مساحة فلسطين التاريخية، تقوم "جنباً إلى جنب"، وعلى أساس الاعتراف المتبادل مع دولة إسرائيل القائمة أصلاً منذ العام ١٩٤٨ على نحو ٧٨% من مساحة فلسطين التاريخية، وعادة ما يتم ربط التسوية الواردة بإضافة جملة مبهمه حول إيجاد حل "عادل" لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وترتبط هذه التسوية عادة بقراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨.

من ناحية إسرائيلية ارتبط القبول بخيار حل الدولتين بالقلق الديمغرافي من انخفاض عدد اليهود في أرض فلسطين مقابل الكثافة السكانية سواء داخل الـ٤٨ أو في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما يعني أن إقامة دولة فلسطينية يمكن أن يعفي إسرائيل من قضية اللاجئين عبر تحميل الدولة الجديدة مسؤولية توطين لاجئها، في حين أن غياب قيام دولة فلسطينية سيعني أن هؤلاء اللاجئين سيظلون يتطلعون للعودة إلى داخل إسرائيل بوصفه حقاً لهم، أما مع إقامة الدولة الفلسطينية فإن هذا الحق سيصبح مشكوكاً فيه، إذ أن الأصل وفق الفهم الدولي أن يعود المرء إلى الدولة التي يحمل جنسيتها وهو مواطن فيها وعليه سيسهل على إسرائيل تسويق هذه الأفكار دولياً لتحويل الضغط الخارجي على الدولة الجديدة في تحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين، حتى إن حل الدولتين ذاته لن يتم دون ترتيبات نهائية تنهي ملف اللاجئين، أما

كل الحلول الأخرى فلن تحل هذا القضية الشائكة. أما من ناحية فلسطينية، ينطلق منظرو حل الدولتين من دافع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ضمن مشروع تحرر وطني من الاحتلال والاستعمار للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

يرى الفلسطينيون انه لا يمكن لدولة في الضفة وغزة والقدس الشرقية أن تحسم الصراع، نظراً لرفض إسرائيل حق العودة للاجئين الفلسطينيين من جهة، وصغر حجم أراضي الدولة على نحو لا يحتمل كثيراً من اللاجئين من جهة ثانية، فهناك حوالي خمسة ملايين نسمة في الضفة وغزة التي تعاني من كثافة سكانية تقدر بأكثر من مليون ونصف على مساحة ٣٦٥ كيلو متر مربع، ومن جهة ثالثة يستبعد إمكانية قيام دولة قابلة للحياة على جغرافية مجزأة ضعيفة تركتها إسرائيل للفلسطينيين مثل المعازل "البانتوستانات" في جنوب إفريقيا، ومن جهة رابعة ترحيل وطردهم فلسطينيين الـ ٤٨ الذي يقدر عددهم بمليون ونصف نسمة لتعزيز نقاء الدولة اليهودية.

لقد مضى نحو ربع قرن على قرار المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ في الجزائر بالإعلان عن خيار الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف في حدود عام ١٩٦٧ وعودة اللاجئين، وبعد نحو عقدين على مدريد واتفاق أوسلو، وبعد انقضاء عشر سنوات على أول اعتماد دولي لمصطلح دولتين لشعبين، بدأت قيادات فلسطينية لاسيما التي شاركت في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، بالدعوة إلى إعادة التفكير في حل الدولة الواحدة للفلسطينيين والإسرائيليين بدلاً من حل الدولتين.

فقد أرجع أحمد قريع عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير فشل خيار الدولتين إلى تزايد وتيرة سياسة الهدم والتوسع ومصادرة الأراضي التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية منذ انطلاق عملية السلام. في حين قال د. سري نسيبة - مسؤول ملف لقدس في السلطة الفلسطينية سابقاً: إن حل الدولتين بات عقيماً، ودعا إلى حل ينهض على نوع من سيطرة متقاسمة ومشاركة، أو فيوالية دولتين، مذكراً أن هذه الفكرة ليست بالجديدة، فقد نوقشت عام ١٩٤٨ في الأمم المتحدة عبر مقترحين تناولا مصير فلسطين: الأول سعى في التقسيم، وهو الأكثرية، والثاني تقدمت به ثلاث دول هي الهند ويوغسلافيا وإيران. وبالإضافة إلى علم الأطراف التي تتفاوض بشأن حل الدولتين باستحالة تطبيقه، فإن عدد كبير من الفلسطينيين يجمع اليوم على أن هذا الحل قد استنفد وأن الوقائع على العرض تلغيه. أما مواقف الفصائل الفلسطينية، ربما فقدت الأمل في حل الدولتين، نتيجة التوسع الاستيطاني والانحياز الأمريكي لإسرائيل، إلا أنها لم تسع بجهد كبير إلى تعميق مفهوم خيار الدولة الواحدة في المشهد السياسي الفلسطيني.

أما بالنسبة للرؤية الإسرائيلية لحل الدولتين وحل الدولة الواحدة، بعد انتهاء حرب عام ١٩٦٧ لم تستطع إسرائيل تنفيذ مخططاتها في تهجير الفلسطينيين عن أرضهم كما حدث عام ١٩٤٨، ما جعلها ترتطم بعقبة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من الفلسطينيين، وهي معضلة شكلت بتفاعلها مع فلسطينيي الـ ٨ مخطراً كبيراً يهدد وجود إسرائيل ومستقبلها، ذلك أن الاستيطان الصهيوني يهدف إلى احتلال

الأرض بلا سكان بوصفه استيطاناً إجلائياً، ولمواجهة هذا الواقع اندفع قادة الاحتلال إلى التفكير في إيجاد طرق لخلق حقائق على الأرض تساعدهم على التخلص من الأعباء الناجمة عن الاحتلال التي انعكست عليهم سلباً.

وللالتفاف حول أي مشروع يفضي إلى قيام دولة تجمع الفلسطينيين على جزء من أرض فلسطين تعاملت الحكومات الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ مع فلسطينيي الضفة وغزة الذين وقعوا تحت الاحتلال على أنهم فائض سكاني يجب التخلص منه، لذا قدم كثير من القادة الإسرائيليين مشاريع للتسوية مع الأردن ومنها: مشروع دايان الذي يقضي باعتماد سكان الضفة وغزة على الاقتصاد الإسرائيلي، ومشروع ألون الذي يقضي بمنح الضفة الغربية للأردن لإقامة حكم مدني، وآراء إسحاق رابين التي تقضي بحل مشكلة الفلسطينيين إما بإعطائهم الحكم الذاتي ضمن إسرائيل أو بدمجهم في الدولة الأردنية.

في زحمة البحث والعمل من أجل إنهاء الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي جرى الحديث عن إقامة دولة فلسطينية في إطار الخطاب اللفظي من أجل التغطية على المخططات الاستيطانية الإسرائيلية وتبرير إقامة الدولة اليهودية على أساس عرقي ينطوي على استبعاد كل من ليس يهودياً، لذا نرى أن إسرائيل وجدت ضالتها في الصيغة اللفظية لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ أنه يتطلب منها الانسحاب "من أرض" وليس من كل الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، ما يعني أن الانسحاب سيكون إلى الحد الذي تقرره الولايات المتحدة وإسرائيل، وليس إلى الوضع الذي كانت عليه الأوضاع قبل الاحتلال، وكان الفلسطينيون يعارضون القرار ٢٤٢ بوجه خاص لأنه لم يتناول موضوعهم بوصفه قضية وطنية، بل اكتفى بالإشارة إليهم بتعبير "مشكلة اللاجئين".

وبشأن الحلول التي تبادر بها الأوساط الإسرائيلية بالإعلان عن نيتها الدخول في المفاوضات على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية الفلسطينية، فإنها تأتي من قبيل التعامل مع واقع متشكل تفرضه الضرورة عبر تبني صيغ مؤقتة تساعدهم على معالجة الأزمة الديمغرافية على نحو ينسجم مع إستراتيجية المشروع الصهيوني، وتقدم هذه الحلول على شكل مراحل معقولة ومواقف مرنة يسميها الاحتلال بالتنزلات المؤلمة، بهدف ابتزاز الفلسطينيين والضغط عليهم لإجبارهم على تقديم تنازلات، وإثبات تورطهم بالتطرف واعتبار مواقفهم إرهابية أو داعمة للإرهاب.

برز مشروع الحكم الذاتي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة التي تسيطر عليها إسرائيل أي على مساحة ٢٠ بالمئة من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وهي نسخة جديدة عن تقسيم فلسطين، ذلك أن مفهوم الحكم الذاتي ينطوي على وجود عرضي للشعب الفلسطيني في الإطار الإسرائيلي، وهذا الشعب لا يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المستوطنون، إن الحكم الذاتي تعامل مع بشر وليس مع أرض، حيث الحقوق اليهودية تكون مطلقة بينما حقوق الفلسطينيين ليست أصلية، لأن وجودهم "عرضي زائل" يمكن إعطاؤهم بعض الصلاحيات لإدارة السكان وليس لغرض السيادة على الأرض، وهو أشبه بمحمية إسرائيلية تخدم المصالح الصهيونية.

لم يكن هناك ما يشير بوضوح إلى دولة فلسطينية في المستقبل عند توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ الذي أفضى بداية إلى إقامة إدارة ذاتية فلسطينية - الحكم ذاتي في غزة ومدينة أريحا - تبعه انسحاب إسرائيلي من المدن في الضفة الغربية، بينما تم تأجيل كل القضايا الجوهرية في الصراع وهي الأكثر أهمية بما فيها حق العودة للاجئين إلى مفاوضات الوضع النهائي.

ونتيجة للتعنت الإسرائيلي في بحث قضايا الحل النهائي ومن ضمنها قضية اللاجئين، أدى إلى انهيار مفاوضات كامب ديفيد في يوليو ٢٠٠٠، لينتهي الأمر بتحميل الفلسطينيين مسؤولية الفشل، من هنا جاءت عبارة "لا يوجد شريك فلسطيني للسلام" التي أصبحت مسوغاً إسرائيلياً للخيار الأحادي الجانب، تم ترجمته عملياً في بناء جدار الفصل العنصري، وما سمي الانسحاب من طرف واحد من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥، وبعد المتغيرات التي شهدتها العالم في ظل الحرب الأمريكية على ما يسمى "الإرهاب"، أطلقت الولايات المتحدة خطة سلام جديدة باسم "خطة خارطة الطريق"، تبنى فيها الرئيس الأمريكي جورج بوش رؤية رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك أرئيل شارون في اعتبار إسرائيل "دولة يهودية"، وقد اشترطت خارطة الطريق، بوصفها خطة تقوم على الأداء، تحقيق "حل الدولتين" بوجود قيادة فلسطينية قادرة على إنهاء ما يسمى "الإرهاب" والحسم ضده، ولن يتم البحث في موضوع "الدولة الفلسطينية" إلا في المرحلة الثانية وبعد التأكد من أداء السلطة في تلبية الشروط المطلوبة منها.

إن الحديث عن "حل الدولتين" يقدم خدمة جليئة من أجل تسويق مفهوم "الدولة اليهودية" وفرضها على الواقع، وتبقى الحقوق الفلسطينية قيد النقاش إلى حين أن تنضج أوضاع السلطة الفلسطينية على نحو يلبي المتطلبات الأمنية الإسرائيلية، ولهذا الغرض، رغم الحديث المستمر عن عدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض في عملية التسوية، جاءت الدعوة للمشاركة في مؤتمر نابوليس عام ٢٠٠٧ الذي يقول بضرورة "حل الدولتين" بهدف إقامة "الدولة اليهودية" وحماية أطراف التسوية في المنطقة والعمل على محاصرة الرافضين للتسوية في محاولة للالتفاف على مشروع حق العودة.

حق العودة في ضوء حل الدولتين:

توجد ثلاث حلقات مرتبطة ظلت غير واضحة المعالم في سياق حل الدولتين، الأولى: الطابع اليهودي لإسرائيل، والثانية: حق العودة للاجئين، والحل الدائم لقضيتهم المتمركزة أصلاً بالعودة إلى ديارهم الموجودة عام ١٩٤٨، وليست في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والثالث: حول مصير فلسطينيي الـ٤٨، في هذا السياق يبرر التيار الفلسطيني دعمه لخيار حل الدولتين بأنه حل مؤقت من خلال تحرير أي جزء من التراب الوطني الفلسطيني، وحل واقعي قابل للتنفيذ في المدى القصير والمتوسط، وصولاً إلى حل الدولة الديمقراطية الواحدة، ويعتبر هذا التيار الذي تمثله قيادة منظمة التحرير خلال فترة السبعينيات والثمانينيات أن هذا الخيار يضع موطأ قدم لها في الداخل الفلسطيني بعد صراعات دامية مع دول الجوار كالأردن ولبنان، كما رأى هذا التيار أن التغيرات الدولية والإقليمية فرضت بشكل أو بآخر إمكانية هذا الخيار.

وينطلق مؤيدو حل الدولتين من أهمية تحرير الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة من الاحتلال الإسرائيلي الذي وصل عدوانه وهمجيته وممارساته بالقتل والأسر والتدمير، بالإضافة إلى تهويد الأرض بالاستيطان وطمس المعالم العربية والإسلامية خاصة في مدينة القدس، وعزز هذا التيار من مواقفه بالإنجازات التي حققتها الانتفاضة الكبرى عام ١٩٨٧، وما تبعها من الإعلان الأردني بفك الارتباط عن الضفة، وصولاً إلى إعلان الاستقلال لتأكيد خيار حل الدولتين.

إن حصول فلسطين على دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، اعتبرها مؤيدو حل الدولتين خطوة عملية مهمة، وانتصار للجهود الدبلوماسية التي بذلتها القيادة الفلسطينية بهدف تكوين جبهة دولية عريضة للضغط على إسرائيل لتنفيذ استحقاقات عملية السلام والاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، لاسيما قضايا الوضع النهائي القدس، اللاجئين، الحدود، وبالتالي فإن دولة فلسطين من خلال وضعها الدولي الجديد، يمكن أن تكون عضواً في العديد من المؤسسات الإنسانية والقانونية، وهذا سينعكس إيجاباً على تحريك ملف اللاجئين في المحافل الدولية. ووفقاً لهذا الرأي فإن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم من خلال حل الدولتين ستكون خطوة ضمن سلسلة خطوات وليس حلاً نهائياً لحق العودة.

ورغم هذا فإن حل الدولتين لا يضمن تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين، خاصة وأن المطروح حالياً يدور حول الدولة قبل الحل النهائي لقضايا اللاجئين والقدس والاستيطان والحدود والأمن والمياه، ناهيك عن أن المساعي الأمريكية - الإسرائيلية تتجه نحو جعل الدولة المقترحة بديلاً عن الوضع النهائي، لا حلاً ضمن إطار تسوية شاملة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بصفته أحد مخرجاته التفاوضية، وفي حال قامت دولة فلسطينية من دون الاعتراف بحق العودة، فإن اللاجئين سيعتبرون مواطنين في الدولة الفلسطينية، حتى وإن كانوا يعيشون في الخارج، بحيث تتحول قضية اللاجئين إلى قضية مهاجرين أو رعايا أجانب يتبعون للكيان الوليد. وسيبقى اللاجئون عالياً بالدول المضيفة مع امتلاكهم جوازات سفر فلسطينية، لكن تبقى عودتهم نظرية إلى أرضهم ووطنهم إن رغبوا بذلك، وباقتراض قيام دولة في غزة وعلى نصف الضفة، حسب اقتراح بعض القادة الإسرائيليين، فإن القضايا المتصلة بالاحتلال ستختفي من خلال تغيير المصطلحات، بالتالي هذه الأمور الخطيرة ستفرض حقائق جديدة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، حيث تستبدل عبارة صراع بين دولتين بعبارة الاحتلال، وتحل عبارة المهاجرين محل اللاجئين، فيما تبقى المستوطنات في الضفة المخصصة للدولة الفلسطينية، تمهيداً لخلق وضع يتمثل في دولة إسرائيلية موسعة تضم مناطق كبيرة متصلة من أراضي الضفة، مقابل جزر معزولة مفتتة غير متصلة جغرافياً يوزع فيها الفلسطينيون تحت مسمى دولة.

حق العودة في ضوء حل الدولة الواحدة:

إن العودة إلى طرح موضوع الدولة الواحدة على اختلاف مضامينها ومسمياتها سواء كانت ثنائية القومية أو دولة ديمقراطية علمانية تقوم على المواطنة الفردية ليست بالفكرة الجديدة، إذ طرحها بريطانيا

منذ ثلاثينيات القرن الماضي، لحل القضية الفلسطينية، حيث دعت حكومتها في فبراير ١٩٣٩ إلى عقد مؤتمر يشارك فيه ممثلون فلسطينيون ويهود، وممثلون عن حكومات العراق والسعودية ومصر وشرق الأردن، لبحث حل للقضية الفلسطينية، ورغم فشل المؤتمر أصدرت الحكومة البريطانية "الكتاب الأبيض الرابع"، وجوهره: إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية تشمل كل فلسطين الانتدابية، ويتمثل في حكومتها جميع سكانها من عرب ويهود على قاعدة التمثيل النسبي، وترتبط بمعاهدة مع دولة بريطانيا لمدة عشرة أعوام، ولما كانت الحكومة البريطانية تستمد شرعية حكمها لفلسطين من عصبة الأمم، فقد قررت عرض ذلك على اجتماع العصبة المقرر في شهر سبتمبر للمصادقة عليه، لكنه لم ير النور نتيجة وقوع الحرب العالمية الثانية .

ومع ذلك عادت فكرة حل الدولة الواحدة بقوة وبصورة منهجية وبشكل جدي من قبل يساريين عرب ويهود، نتيجة مجموعة من المتغيرات التي منها موازين القوى، وحال العملية السلمية، وسياسة فرض الأمر الواقع التي ينتهجها اليمين الإسرائيلي، وعلى الأخص التوسع في الاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري، هذه المتغيرات فرضت على العديد من الكتاب والصحفيين والأكاديميين الفلسطينيين والعرب والإسرائيليين إلى اعتبار فكرة إقامة دولة فلسطينية في حدود عام سبعة وستين، مستحيلة التحقق في المدى القريب، ولا تمثل حلاً جذرياً وعملياً للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، والدعوة إلى دولة واحدة ثنائية القومية على كل أرض فلسطين التاريخية على غرار تجربة جنوب أفريقيا ، أو دولة ديمقراطية موحدة يتعايش فيها العرب واليهود من دون اضطهاد أو تمييز عنصري، وبالتالي يضمن خيار حل الدولة الواحدة إنهاء أو تسوية للصراع عبر إيجاد نظام سياسي واحد يجمع الشعبين الفلسطيني - الإسرائيلي على كامل أرض فلسطين التاريخية.

إذن هناك أشكال متعددة تطرح الصورة التي سيكون عليها حل الدولة الواحدة، وطبيعة الشكل مهمة بالنسبة لهذا الحل، لأنه يطرح تصوراً حول مفهوم المواطنة في الدولة الواحدة والأسس التي سيقوم عليها، وكذلك علاقة النظام السياسي بالأفراد فهل ستقوم العلاقة على أسس المواطنة الفردية، أم سيجري التعامل مع أقليتين قوميتين تشتركان في نظام سياسي واحد، ولكل منهما خصوصيته الذاتية.

تباينت المواقف الفلسطينية من حل الدولة الواحدة، حيث رفضت الحركة الوطنية الفلسطينية نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي طرح بريطانيا خيار الدولة ثنائية القومية، لأنه كان يهدف إلى انتزاع موافقة دولية على صيغة ملموسة لتنفيذ "وعد بلفور" القاضي بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وهو ما يفسر مناهضة الحركة الوطنية الفلسطينية في تلك الفترة لحل الدولة ثنائية القومية وبعده قرار التقسيم، باعتبارهما شطباً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير عبر بناء دولته المستقلة الحرة والسيادة على كامل ترابه الوطني.

وفي عام ١٩٦٩، طرحت منظمة التحرير الفلسطينية خيار الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني وعلى أنقاض الكيان الصهيوني، واعتمده في ميثاقها الوطني، كثابت وطني

جمعت عليه فصائل المنظمة، وهو ما عكس وعياً سياسياً استراتيجياً بمخاطر الحل على أساس دولتين لشعبين أو دولة واحدة ثنائية القومية، وهي المخاطر التي ترجمتها الدولة العبرية عبر تمددها على كامل أرض فلسطين وتهجيرها لتثني شعبها وتحويله إلى لاجئين.

ولم تواصل قيادة منظمة التحرير سياستها لإحياء أطروحة "الدولة الواحدة" كخيار لحل القضية الفلسطينية. بل تكاثر الداعين إليها من شخصيات ومؤسسات سياسية ومدنية وحزبية وأكاديمية وثقافية وصحفية فلسطينية تشاطرها الرأي ذاته شخصيات وجهات سياسية صهيونية "يسارية" هامشية.

فوجد المفكر الفلسطيني إدوارد سعيد يطرح أن اتفاق أوسلو وما تمخض عنه من نتائج لم يفضيا إلى حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ودليلاً على نهاية حل الدولتين، وأن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي أكثر ارتباطاً أحدهما بالآخر، على الرغم من إعلان كلاً منهما حاجته لدولته المنفصلة، والتحدي هو إيجاد طريقة سلمية للتعايش كمواطنين متساويين في الأرض نفسها، وذهب مع هذا الرأي الباحثان أسعد غانم، وسارة أوزاكي لازار، عبرا فيه عن تصورهما لحل بديل عن حل الدولتين، ورفضاً لفكرة دولتين منفصلتين، وقالوا إن المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي يمكن أن يعيشا جنباً إلى جنب، ويمارسا كهما تاريخياً خاصاً بكل منهما على أن يشتركا في اقتسام السلطة والقيادة على كامل التراب الفلسطيني، من جهته دعا المفكر عزمي بشارة إلى دولة ثنائية القومية يشكل فيها الفلسطينيون بالصفة وغزة وفلسطيني الكياناً سياسياً فلسطينياً واحداً ضمن كيان سياسي أكبر ثنائي القومية، يكون فيه كيان سياسي يهودي وكيان سياسي عربي، يشكلان معاً كياناً يهودياً عربياً ذا برلمانين من جهة وبرلمان مشترك من جهة أخرى. ومن جانب آخر هدد أحمد قريع رئيس الوزراء الفلسطيني السابق، إسرائيل، بأن الفلسطينيين سيطلبون بدولة واحدة، ما لم تعط إسرائيل للشعب الفلسطيني حقوقه، بدلا من المطالبة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن إمكانية قيام دولة واحدة - سواء كانت دولة واحدة لشعبين أو دولة ديمقراطية علمانية مع شعار شخص واحد، صوت واحد - يحل كثيراً من القضايا: اللاجئين، والقدس، و جدار الفصل، والحدود، والديمقراطية والتعايش والمساواة في الحقوق. وقد بدأت الساحة الفلسطينية تشهد اليوم حراكاً على الأرض لصالح تبني خيار الدولة الواحدة، لاسيما أن السلطة لوحث به مراراً ولم تتبناه ولا مرة، إذ شكل ناشطون وسياسيون ومفكرون حركة شعبية، تحت اسم "الحركة الشعبية للدولة الديمقراطية الواحدة على فلسطين التاريخية"، تتبنى حل الدولة الواحدة وتدعو لتغيير جذري ونهائي في موقف القيادة الفلسطينية الداعي إلى حل الدولتين، وجاء في مشروع الحركة الجديدة الذي يعبر عن موقف ٣٠ من المسؤولين والمتقنين والأكاديميين وقعوا معا وثيقة شرف في رام الله لتحويل الفكرة إلى قوة سياسية قادرة على التأثير والتغيير، "إن الخيار الأنسب الذي يبقى أمام الشعب في فلسطين، هو خيار حل الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين التاريخية، دولة ديمقراطية لجميع سكانها، تقوم على أساس دستور ديمقراطي يقوم على أساس قيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويضمن الحرية والديمقراطية والمساواة في الحقوق، دون أي تمييز

على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو اللون أو اللغة أو القومية أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو مكان الولادة أو أي وضع آخر".

أما الرؤية الإسرائيلية لحل الدولة الواحدة، فتقوم على الرفض التام لرغبتها في إبقاء إسرائيل دولة لكل اليهود في أي مكان في العالم، وليست دولة لجميع مواطنيها، بمعنى أن اليهود لهم وحدهم الحق في العودة لإسرائيل، في حين لا حق للاجئين الفلسطينيين في العودة، لأن من شأن ذلك أن يهدد غلبة اليهود الديمغرافية.

وفي سبيل تحطيم فكرة دولة واحدة ثنائية القومية، واجه إرنيل شارون مشكلة أساسية فشلت إسرائيل في حلها منذ احتلالها الضفة وغزة عام ١٩٦٧، وهي مشكلة ناجمة عن التناقض بين إزالة الطابع الصهيوني للتوسع، والحاجة للحفاظ على طابع يهودية إسرائيل، بمعنى أن ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة يلغي عملياً الطابع اليهودي لإسرائيل، ويجعلها دولة واحدة ثنائية القومية ذات الغالبية العربية مع تزايد السكان الفلسطينيين، ومن جهة أخرى يتناقض الانسحاب مع عقيدة شارون الأساسية بشأن أرض إسرائيل الكبرى، ونتيجة لهذه المشكلة الديمغرافية سعى شارون لإقامة نظام للفصل من جانب واحد في الوقت الذي يرفض فيه الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧، فكان الانسحاب من غزة عام ٢٠٠٥.

رغم توقيع إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقيات أوسلو، وإظهار استطلاعات الرأي أن أغلبية الإسرائيليين تؤيد حل الدولتين، إلا أن "اليمن العقائدي" في إسرائيل عاد في الآونة الأخيرة، إلى طرح حل الدولة الواحدة ثنائية القومية، الذي عبر عنه أوري إيليتسور أحد الأشخاص البارزين في معسكر اليمين الاستيطاني، وهو الرئيس الأسبق لمجلس المستوطنات، وكان إيليتسور قدم في محاضرة عام ٢٠٠٩، قال فيها "إن الحل الأسوأ هو على ما يبدو، الحل الصحيح: دولة ثنائية القومية، على أساس ضم كامل للضفة الغربية، وجعل الفلسطينيين مواطنين كاملين". ويلاحظ أن هناك تخبطاً في تصريحات القادة الإسرائيليين بشأن الدولة الواحدة، حيث أحدثت تصريحات أبراهام بورج رئيس الكنيست الأسبق، في نهاية شهر يونيو ٢٠٠٨ ضجة كبيرة حول موقف إسرائيل من فكرة حل الدولتين، إذ أشار في تلك التصريحات إلى أن حل الدولتين تسوية مؤقتة، وأنه من الطبيعي أن تصبح الدولتان في المستقبل دولة واحدة، يعيش فيها الشعبان بخير وسلام. أما موشي أرينز وزير الجيش الإسرائيلي الأسبق، فقد طالب بضم الضفة الغربية لدولة الاحتلال "إسرائيل"، ومنح الفلسطينيين الجنسية الإسرائيلية، ومساواتهم بالحقوق والواجبات، بمواطني دولة إسرائيل، وإزالة جدار الفصل العنصري، وبغيرها من الأمور الأخرى المترتبة على ذلك، فهو اقتراح وإن استثنى باقي الفلسطينيين في غزة والشتات والـ٤٨ إلا أنه قريب من تفاصيل حل الدولة الواحدة.

في حين رأى قادة إسرائيليون آخرون أن حل الدولة الواحدة الذي بدأ يلوح به الفلسطينيون كارثة على إسرائيل، فمثلاً رفض الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس هذا الخيار ووصفه بأنه الخطر الأكبر الذي يهدق بدولة إسرائيل، وحذر اليمين المتطرف بأن وحش الاستيطان هو الأخطر على مستقبل الدولة، لأن

الخيار الآخر - الدولة الواحدة - هو ورقة النهاية لدولة إسرائيل، وبأن عدد الفلسطينيين اقترب من عدد سكان إسرائيل، وفي أقل من ٢٠ عاماً سيصبح عدد الفلسطينيين ثلثي عدد السكان، من هنا يستطيعون أن يفعلوا كل شيء من تغيير اسم الدولة وتغيير علمها وتوجهها ويعود التاريخ إلى ما قبل ٤٨، ويصبح في دولة الفلسطينيين أقلية يهودية، وهذه الرؤية تحدث عنها من قبل خبراء يهود في علم السكان. حتى على المستوى الأمني حذر رئيس معهد أبحاث الأمن القومي الرئيس السابق لهيئة الاستخبارات العسكرية الجنرال عاموس يدلين من أن تنشئ السلطة الفلسطينية حرباً دبلوماسية ضد إسرائيل في حال فشل المسار التفاوضي، مضيفاً أنه ينبغي على إسرائيل إعداد خطة بديلة عن المفاوضات تفادياً لانسياقها نحو حل الدولة الواحدة ثنائية القومية الذي يمثل هدفاً للفلسطينيين على المدى البعيد، في حال اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة رغم استبعاد وقوعها حالياً .

يفضي حل الدولة الواحدة أكثر من حل الدولتين إلى إنهاء الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على أساس الحقوق، لأنه يطرح حلاً لتشتت الشعب الفلسطيني بقطاعاته الثلاثة، بعيداً عن التجزئية في الحل، وإمكانية تطبيق حقه في تقرير مصيره على أرضه، على اعتبار أن هذا الطرح يتعامل مباشرة مع أصل الصراع وتبعاته المتمثلة في نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨ ، لذا يوفر حل الدولة الواحدة استجابة واضحة لكافة قطاعات الشعب الفلسطيني، وعلى الأخص فلسطينيي الـ٤٨ الذين يعانون التمييز العنصري، واللاجئين الفلسطينيين في الخارج بتحقيق عودتهم وتقرير مصيرهم كشعب على كامل تراب وطنهم، وليس حصرهم على جزء منه، وهو ما يعزز الهوية الوطنية الفلسطينية عن طريق ربط أجزائه منذ العام ١٩٤٨ على كامل وطنه فلسطين.

في المقابل، فإن حل الدولة الواحدة، ورغم اصطدامه بالطابع اليهودي لإسرائيل إلا أنه يوفر صيغة لتطبيق حق اليهود الإسرائيليين في تقرير المصير أيضاً، ويقدم منظرو حل الدولة الواحدة مسألة أخرى تتمثل في عدم انطباق حل الدولتين كتسوية للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، كما أن سياسات إسرائيل على أرض الواقع تدفع بغير قصد في إقامة دولة واحدة على أرض الواقع، بمعنى أنه حتى لو أن إسرائيل لم تقصده مباشرة، فإن إمكانيات التقسيم الإقليمي قد أصبحت غير ممكنة، وقد دفع اختلال ميزان القوى لمصلحة إسرائيل، وانغلاق آفاق عملية السلام، دفع عدد من الباحثين الفلسطينيين والعرب والإسرائيليين إلى اعتبار فكرة الدولة المستقلة مستحيلة التحقيق في المنظور القريب، ولا تمثل حلاً عملياً للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

إن قراءة للواقع السياسي الراهن في الأراضي الفلسطينية في ضوء انحسار الكفاح المسلح وفشل خيار المفاوضات، وفي ضوء الدعوات والنداءات الجارية على قدم وساق لاستنهاض أساليب المقاومة المدنية كالمقاطعة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وفي ضوء فشل خيار الدولة في حدود عام ١٩٦٧، وعودة خيار الدولة الديمقراطية الواحدة بقوة في الأوساط السياسية والأكاديمية الفلسطينية، توحي بأن

المناخ العام يميل إلى إمكانية تبني الفلسطينيين لخيار المقاومة المدنية بهدف إنهاء السياسة العنصرية في الضفة وغزة وأراضي الـ ٤٨ والتعايش في دولة واحدة مع الإسرائيليين.

وأخيراً، فإن فكرة الدولة الواحدة لا تعني بالضرورة حل مشاكل الشعب الفلسطيني بشكل أوتوماتيكي، حتى لو كان على أساس المواطنة المتساوية. فإذا كنا نتحدث في الجانب النظري أن الحل قد يحل مشاكل الشعب الفلسطيني مجتمعاً، فإنه على الصعيد النظري أيضاً تقوم احتمالات عدم حلها إذا ما تدخلت موازين القوى والابتعاد عن القانون الدولي في الممارسة، وهي إحدى ثغرات أوسلو، كما أن حل الدولة الواحدة قد يديم السيطرة لمجموعة عرقية على أخرى.

الخلاصة:

لعل المتتبع للمناظرات الخاصة بقضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين التي يجري تداولها في دوائر المثقفين الفلسطينيين والإسرائيليين، من شأنه أن يتبين فورة في مناقشة هذا الموضوع في الأعوام الأخيرة خاصة في الجانب المتعلق بحق العودة في ضوء حل الدولتين وحل الدولة الواحدة. لذا فإن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج هي كالتالي:

١- شهد خيار حل الدولتين خلال الأعوام العشرة الأخيرة مازقاً كبيراً بفعل استمرار إسرائيل بالعمل على تصفيته على أرض الواقع باتجاه فرضها لدولة المعازل والجزر المعزولة بصورة أحادية الجانب ولفترة طويلة الأمد، بناءً على ميل ميزان القوى إلى صالحها بشكل متزايد.

٢- تكثرت عودة خيار حل الدولة الواحدة رغم طرحه قديماً وتبنيه على يد جهات مختلفة، رداً فلسطينياً على الممارسات الإسرائيلية وعدم انطباق حل الدولتين.

٣- يتناغم خيار حل الدولة الواحدة أكثر من خيار حل الدولتين على أرض الواقع مع حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الـ ٤٨.

٤- تشكل عودة للاجئين الفلسطينيين تحدياً لمحاولات إسرائيل في الحفاظ على "أغلبية يهودية مسيطرة" وليس دولة إسرائيل نفسها، أو حق اليهود في العيش فيها.

٥- إن خيار حل الدولة الواحدة يعد الحل الوحيد القادر على لم شمل الفلسطينيين من جديد ضمن هوية وطنية واحدة على أرضه قبل عام ١٩٤٨، بينما تطبيق حل الدولتين، فلن يستجيب إلا لحقوق ربع الفلسطينيين على نحو خمس مساحة فلسطين، ويديم أزمة القطاعات الباقية نحو مصير يبدو مجهول على الأخص قضية اللاجئين.

٦- يتسلح الفلسطينيون في إطار الحلين - الدولتين والدولة الواحدة - بحقوقهم غير القابلة للتصرف المؤكدة ضمن ميثاق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة، كما أن القانون الدولي والأمم المتحدة تدعو إسرائيل بوجوب إقرار عودة اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين.

